الوضع الحالي:
بين السياسات والدوافع والقيود

ظلّت الاعتبارات الاستراتيجية مهيمنة على السياسات الأوروبية والأمريكية تُجاه تركيا منذ الحرب العالمية الثانية. وقد أفادت علاقات تركيا مع شركائها الغربيين من موقعها. بقيت المصالح والتوجُّهات الأمنية العالمية أو الإقليمية للولايات المتحدة وأوروبا الغربية، لا مشاعر الصداقة وجملة المصائر والقيم والإيديولوجيا المشتركة، كما يحلو لكثيرين من الأتراك أن يروا، القوة المحركة للسياسة الغربية.

خلال سني الحرب الباردة كان تزاوج المصالح الأوروبية والأمريكية في العلاقات مع تركيا، أقوى مما هو عليه منذ التغيُّرات التي شهدتها الساحة السياسية الدولية أوائل عقد التسعينيات. ما لبث تقارب المصالح الأوروبية والأمريكية المرتبط بالناتو أن أخلى مكانه لسياسات أكثر تمايزاً. ليست تركيا، في نظر الأمريكيين، إلاّ إحدى أدوات احتواء إيران والعراق، وتدعيم عملية السلام المحتضرة في الشرق الأوسط عن طريق توسيع التعاون التركي ـ الإسرائيلي، ومراوغة روسيا وإيران والالتفاف حولهما في عملية إيصال الكميات الكبيرة من ثروات آسيا الوسطى الطاقية إلى الأسواق، وغيرها من المصالح الاستراتيجية الإقليمية للولايات المتحدة. أما بالنسبة إلى الأوروبيين،

فإن العلاقات مع تركيا حافظت على قيمتها، ولكنها بقيت محددة بعبارات أعم وأقل دقة، مثل اضطلاع البلد بوظيفة الجسر مع العالم الإسلامي أو مع آسيا الوسطى، أو بمهمة الحاجز المانع ضد تقدُّم الأصولية الإسلامية المهدِّدة. ولم يكن هذا إلاَّ إحدى نتائج الطريقة الموازية من حيث الغموض التي يميل الأوروبيون إلى اعتمادها في تحديد مصالحهم الأمنية بعبارات أكثر تعميماً مثل: الاستقرار، والازدهار، والسلام في أوروبا والجوار.

العلاقات الأمريكية ـ التركية: هيمنة المصالح الاستراتيجية

تعرَّضت العلاقات الأمريكية ـ التركية للاختبار في عدد من القضايا التي تركت لدى كل من الطرفين أسئلة معلَّقة حول النوايا السياسية للطرف الآخر. خلال الحرب الباردة كان هدف التحالف واضحاً متمثلاً بتشكيل جبهة مشتركة ضد الاتحاد السوفيتي. غير أن ذلك لم يَحُلْ دون تعرض العلاقات لأزمات خطيرة[1]. لعل الأحداث الأهم كانت تلك المتمثلة برسالة ليندون جونسون في سنة 1964م، التي تضمَّنت تحذير الرئيس الأمريكي للحكومة التركية من مغبَّة غزو قبرص، وحظر توريد الأسلحة الذي فرض على تركيا بين سنتَيْ 1975 و1978م، رداً من جانب أمريكا على غزو شمال قبرص واحتلالها في صيف سنة 1974م. ولأن مصير القبارصة الأتراك قضية قومية ووطنية لا تحتمل النقاش في تركيا، فقد شعر الأتراك بأنهم خُذلوا من جانب حليفهم الأمريكي، مما أدَّى إلى إلحاق أضرار كبيرة بالتعويل التركي على الأمريكيين[2].

باتت أنقرة أكثر ميلاً إلى اعتبار السياسة الأمريكية نحوها تعبيراً عن مصالح قوة عظمى أنانية أكثر من كونها تجسيداً لأي التزام صادق وأمين بالدفاع عن أبرز وأهم مصالح تركيا القومية. وبالفعل، فإن الإدارات الأمريكية المختلفة، ناهيك عن الكونغرس، ظلت تميل إلى اعتبار مساهمة تركيا في التحالف الأطلسي تجسيداً لـ:

> وظيفة قيمتها الاستراتيجية [التي] لم تتمكن، بحد ذاتها، من ملامسة أي وتر عميق داخل جمهور الولايات المتحدة ومؤسساتها التمثيلية، داخل الكونغرس الأمريكي تحديداً. خلافاً لحال أكثرية حلفاء الولايات المتحدة الآخرين، ليست لتركيا أية روابط ثقافية أو تاريخية أو عاطفية أو إيديولوجية أو حتى اقتصادية قوية مع الولايات المتحدة تستطيع توظيفها في سبيل تدعيم موقعها[3].

ينطوي هذا الوضع على قيمة ملتبسة على صعيد إدارة العلاقات التركية ـ الأمريكية. فمن جهة ليس ثمَّة ما يدعو أنقرة إلى التأثير على الجمهور الأمريكي أو إقناعه بصحة هذه السياسة الأمريكية أو تلك، فيما يخص الشؤون التركية، لأن هذا الجمهور ليس مهتماً بمثل هذه القضايا أو مطلعاً عليها. يتعين على القادة السياسيين الأتراك، أن يكتفوا بالتركيز على صانعي القرار السياسي الأمريكيين، على طبقة سياسية تتخذ من واشنطن مقراً لها، وتضم حلقة غير واسعة من صانعي القرارات السياسية، وقادة الفكر، في كل من الإدارة والكونغرس ووسائل الإعلام.

ومن جهة أخرى، تكاد إثارة التأييد (أو الرفض) الشعبي والجماهيري أن تكون متعذرة بالنسبة إلى أي تدبير سياسي مرتبط بالعلاقات الأمريكية ـ التركية، فعمليات صياغة السياسة والخطط وصنع القرارات، تبقى محصورة في دائرة صغيرة سريعة التأثر، في الغالب، بالمصالح العرقية (الإثنية) المنظمة. لا تبادر مجموعتا الضغط السياسي: اليونانية والأرمنية (اللوبيان اليوناني والأرمني)، مثلاً، إلى معارضة إجراءات الولايات المتحدة السياسية التي تكون في صالح تركيا، عادة، من منطلقات جوهرية، بل بالاستناد إلى انتماءيهما العرقي (الإثني) ـ القومي فقط. وبالتالي، فإن علاقات تركيا المتعثرة مع بعض الدول المجاورة، تنعكس على علاقاتها مع الولايات المتحدة عبر تشغيل الآلة السياسية الأمريكية.

بذلت أنقرة جهوداً كبيرة في سبيل إيجاد جماعة ضغط (لوبي) موالية

لتركيا في واشنطن. تمخَّضت هذه الجهود عن نتائج ملتبسة. فقد بذل بعض كبار الدبلوماسيين السابقين والساسة البارزين جهودهم القصوى لرفع شأن الموقف التركي وفقاً للمكافأة التي تحصل عليها الشركات التي يعملون لديها من الحكومة التركية. أما المساعي التركية الرامية إلى تجنيد الجالية اليهودية المهمة فلم تتكلل بأي نجاح استثنائي. فعلى الرغم من التعاون الاستراتيجي المتنامي مع إسرائيل منذ سنة 1996م، ظلت المنظمات اليهودية الأمريكية المتنفذة عازفة عن إبداء أي تأييد قوي للقضايا التركية، مع أن الدعم اليهودي لخط أنابيب باكو ـ جيحان أثار قَدْراً من الغضب والسُّخْطِ لدى (اللوبي) الأرمني.

تلك هي الخلفية التي انطلق منها تطور العلاقات الأمريكية ـ التركية[4]. شكَّلت حرب الخليج في سنة 1991م، منعطفاً في العلاقة لأنها أقنعت قادة الولايات المتحدة بأن لتركيا قيمة استراتيجية بالنسبة إلى المصالح الأمريكية تحتم النظر إليها لا من خلال دورها الكلاسيكي في الناتو بل من منظور ما بات يُعرف باسم الشرق الأوسط الأكبر. باتت تركيا تعتبر، أكثر فأكثر، مرساة استقرار في منطقة موبوءة بالتقلبات السريعة، ويرجى منها أن تعكس ذلك الاستقرار. ما لبث هذا التغيُّر في التركيز أن أعطى العلاقة زخماً جديداً، ولكنَّه جلب معه أيضاً مشكلات جديدة للسياسة الأمريكية.

صارت تركيا تعتبر دولة محورية في عملية التنمية الجيو ـ ستراتيجية لأوراسيا، خصوصاً في الدول المستقلة حديثاً في الأقاليم الجنوبية من الاتحاد السوفيتي السابق. تُفَضِّلُ الولايات المتحدة ومعها تركيا قيام دول عَلْمَانية، موالية للغرب، وديمقراطية، إن أمكن، في آسيا الوسطى والقفقاس. وتقوم إدارة الولايات المتحدة بدعم هذا التطور عبر أشكال ثنائية من التعاون الاقتصادي والمعونة العسكرية من خلال برنامج الشراكة من أجل السلام للناتو. وتحرص تركيا أيضاً على الانخراط بقوة داخل إطار الناتو كما طوّرت روابط

ثنائية مكثفة مع هذه الدول في سلسلة طويلة من القضايا السياسية، والاقتصادية والثقافية. لا تبدو أنقرة، ولا واشنطن، شديدة الحرص على الاهتمام بالبنية شبه التسلطية (نصف الدكتاتورية) للنظام السياسي في الدول المستقلة حديثاً.

تنطوي تركيا على قيمة أكبر حتى من ذلك، بالنسبة إلى المصالح الاستراتيجية الإقليمية الأمريكية بوصفها حلقة الوصل الحاسمة في ممر الطاقة من الشرق إلى الغرب، هذا المعْبَر الذي تدعمه الولايات المتحدة باعتباره أفضل الحلول لمسألة إيصال ثروات بحر قزوين وآسيا الوسطى من النفط والغاز إلى الأسواق. تكمن الفكرة الاستراتيجية في منع روسيا من العودة إلى البروز على الساحة بوصفها القوة السياسية والعسكرية المسيطرة في المنطقة[5]. ليست الخطة إلاَّ جزءاً من الاستراتيجية الأمريكية المعروفة باسم الاحتواء المزدوج، لأنها تقوم أيضاً بالحيلولة دون تمكين إيران من تكثيف انخراطها بمخططات منطقة بحر قزوين الجديدة الخاصة بنقل الطاقة.

تتطابق المصلحة الأمريكية تماماً مع مصلحة تركيا الخاصة المتمثلة بالرغبة في فرض نفسها كقوة إقليمية كبرى في شبكة العلاقات مع الدول المستقلة حديثاً، ولا سيما مع البلدان الغنية بالطاقة في المنطقة. ولحصول ذلك لا بد من تقليص النفوذ الروسي وكبح التطلعات الإيرانية فيما يخص مسارات نقل النفط والغاز. ونظراً لوزن تركيا الاستراتيجي المحدود، فإن تحقيق الأمر يبقى متعذراً ما لم يتوفر الدعم الأمريكي.

غير أن أنقرة، ربما بالغت في التعويل على المصلحة الاستراتيجية الأمريكية، لدى قيامها بوضع مفهوم مُقْنع لنصيبها الخاص من استراتيجية مِعْبَر الطاقة. وقع القادة السياسيون الأتراك في خطأ الاستخفاف بنفوذ شركات وكونسورتيومات النفط الدولية في القرارات النهائية الخاصة بتحديد مسارات خطوط الأنابيب. وبالتالي، فإن أنقرة أخفقت، لبعض الوقت، في إيلاء ما

يكفي من الاهتمام لعملية تطوير خطة مالية مُقْنِعة لخط أنابيب باكو ـ جيحان، على الرغم من أن الجدوى الاقتصادية لهذا المقترح كانت مرشحه، بوضوح، لأن تلقى مقاومة كبيرة من جانب الكونسورتيومات[6]. (الاتحادات المالية العملاقة).

ضاعف القادة الأتراك من تعويلهم على الضغوط السياسية في سبيل الوصول إلى الهدف، غير أنهم بالغوا في تقويم تأثير استغلال منظومة المضائق التركية للحد من حركة ناقلات النفط، ومدى نفوذ الإدارة الأمريكية وتأثيرها على الشركات النفطية، جنباً إلى جنب مع مدى استعداد هذه الإدارة لتدعيم أهداف أمريكا الاستراتيجية الإقليمية بمبالغ مالية ذات شأن. لم تُصْغِ أنقرة جيداً، وبقدر كاف من الاهتمام، إلى تحذير واشنطن المبكر الذي نبه إلى ضرورة اتصاف الحل ليس فقط بالصفة العقلانية الاستراتيجية، بل وبصفة الجدوى الاقتصادية، وإلى أن هذا الجزء من الصفقة كان لا بد من إنجازه، في المقام الأول، من قِبَلِ الدول الإقليمية التي كان خط الأنابيب سيخترق أراضيها؛ ذلك هو سبب خيبة أنقرة حين واجه المشروع سلسلة من المصاعب الجدية أواخر خريف سنة 1998م.

لدى النظر إلى الوراء يتضح أيضاً أن الإدارة الأمريكية أصدرت، دونما قصد، رسائل سياسية غير واضحة وجَّهتها إلى أنقرة حول طبيعة مساهمتها في تحقيق خط باكو ـ جيحان وما كانت تتوقعه من تركيا. وجملة المضاعفات التي تحيط بعملية إنجاز مشروع خط الأنابيب تبين أن أشكالاً من سوء الفهم يمكن أن تنشأ جراء عدم كفاية تبادل المعلومات، على الرغم من التعاون الوثيق والمكثف. وهذه المضاعفات تلقي الضوء أيضاً على حقيقة أن الثقافة الاستراتيجية الأمريكية والتركية ومواقفهما السياسية الأوسع من القضايا الإقليمية ليست متطابقة تطابقاً كاملاً.

إذا كان مشروع خط أنابيب باكو ـ جيحان سيتعثَّر، أو يؤجَّل إلى أجل ليس قريباً بسبب آفاقه التجارية غير المشرقة، فإن الإحباط التركي يستطيع أن يتجلى بسهولة على شكل موجة جديدة من مشاعر العداء لأمريكا. سيكون صعباً على قادة تركيا السياسيين، كما على الجمهور بشكل خاص، فهم حقيقة أن الحكومة الأمريكية بالذات بقيت عاجزة عن فرض أهدافها الاستراتيجية على هيئات صنع القرار في الشركات الدولية.

على الرغم من وجود نوع من الاتفاق ظاهرياً، فإن الخلافات الأمريكية ـ التركية تتجلَّى، بقدر أكبر من الوضوح، في السياسة الشرق ـ أوسطية. تتفق واشنطن وأنقرة على ضرورة الحفاظ على التوازن الإقليمي الموجود وتثبيته في ظل سيطرة المصالح الغربية. لا بد من الوقوف في وجه صعود أية قوة إقليمية مهيمنة. من الضروري تقييد انتشار أسلحة الدمار الشامل وصولاً إلى إزالتها آخر المطاف. ينبغي إيصال عملية السلام إلى خاتمتها الناجحة. يتعين على الجميع دعم فكرة إقامة شبكة إقليمية متعدِّدة القوميات، تعمل من أجل السِّلْم، وتسعى إلى الاستقرار.

غير أن السياسات التركية والأمريكية الإقليمية تتباين فيما بينها، خارج دائرة هذه الأهداف العامة المشتركة. ويتجلى التباين بأوضح صوره في موقفي الطرفين من النظام العراقي والتعامل مع الوضع في شمال العراق. تريد واشنطن إزاحة صدام حسين واستخدام الجبهة الكردية المشتركة في شمال العراق لتحقيق ذلك الهدف. أما القيادة التركية فترغب في إبقاء العراق على حاله دون مساس، حتى ولو كان الثمن بقاء صدام حسين في السلطة، وفي الحيلولة دون نشوء كيان سياسي كردي مستقل قد يصبح مصدر عدم استقرار في المنطقة الكردية من تركيا نفسها، في شمال العراق[7](*).

(*) تكرر تأكيد هذا عبر إعادة نشر خطة بولنت أجويد الأمنية الإقليمية المنقَّحة والمرمَّنة في كانون الثاني/ يناير سنة 1999م. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

وبالتالي، فإن التعاون التركي ـ الأمريكي في التعامل مع العراق ظَلَّ أكثر الأحيان، مصحوباً ببطانة رقيقة من عدم الثقة التركية بالدوافع الأمريكية. وما لبث هذا أن برز على السطح، مرَّة أُخرى، فى أعقاب الاتفاق بين الفريقين الكرديين العراقيين المتنافسين في الشمال الذي تم بوساطة أمريكية في واشنطن في أيلول/ سبتمبر سنة 1998م، مثيراً قَدْراً كبيراً من عدم الارتياح التركي، لأن أنقرة كانت استُبْعِدَتْ عن المفاوضات[8]. ويمكن الحكم أيضاً على مدى عمق الهوة الفاصلة بين السياسات الأمريكية ونظيرتها التركية إزاء العراق، من برودة تصريح وزير الخارجية التركي بعد الضربات العسكرية الإنكليزية ـ الأمريكية ضد نظام بغداد في كانون الأول/ ديسمبر سنة 1998م. حرص إسماعيل جيم على مناقشة الهواجس التركية إزاء التطورات الحاصلة فيما وراء الحدود دون أن يعبِّر عن أي تفهُّم للتحرُّك الأمريكي، ناهيك عن التعاطف معه[9]. غير أن الحكومة التي يقودها حزب اليسار الديمقراطي (DSP) أبدى قَدْراً كافياً من الواقعية حين امتنع عن معارضة استخدام قاعدة إنجرليك الجوية لأغراض الضربات الجوية الأمريكية المتواصلة ضد محطات الرادار والطائرات العراقية التي تنتهك المنطقة المحظورة على الطيران في شمال العراق.

إذا نجحت المبادرات الأمريكية الأخيرة التي انصبَّت على تنظيم المعارضة العراقية ضد صدام حسين ولكنها تمخضت عن فوضى سياسية في بغداد، لعجز هذه المعارضة عن تشكيل نظام عراقي جديد قائم على الاستقرار، فإن أقاليم كردية منفصلة في الشمال تصبح ممكنة. ومن شأن حدوث مثل هذا الاحتمال أن يجعل تدخل تركيا أمراً حتمياً، بما يفضي، حسب أقوى الاحتمالا، إلى قلب خريطة المنطقة السياسية رأساً على عقب. وبالتالي، فإن العقل يفرض على واشنطن أن تبقى حريصة على متابعة التنسيق الوثيق مع أنقرة في رسم السياسة العراقية وتنفيذها وفي اجتراح فكرة واضحة عن مكان تركيا

ودورها في المخططات الأمريكية الخاصة بعملية إعادة البناء السياسية لعراق ما بعد صدام، وعن كيفية تمكينها من القيام بهذا الدور.

تتباين السياسات التركية ونظيرتها الأمريكية تبايناً خاصاً على صعيد العلاقات مع إيران. فهنا تتصرف أنقرة ضد المصالح الأمريكية المعلنة حين تسعى إلى الحفاظ على علاقات طبيعية مع طهران، وإلى استخدام الموارد الإيرانية لتلبية حاجات تركيا المتنامية إلى الطاقة. من الواضح أن هذا كله يتضارب مع الجهود الأمريكية المتواصلة الرامية إلى عزل إيران عن ساحة السياسة الدولية. ليست سياسة أنقرة المتمثلة بالعلاقات الطبيعية حِكْراً على الإسلاميين الأتراك، على الرغم من أن صفقة الغاز الإيراني المدوية التي تراوغ، إن لم تكن تتناقض، مع قانون عقوبات إيران ـ ليبيا (ILSA) الأمريكي، تمَّت في ظل إدارة رئيس وزراء تركيا، الإسلامي نجم الدين إيربكان، زعيم حزب الرفاه. فجميع القوى السياسية التركية، باستثناء قيادة الجيش التي تبقى متحفظة إزاء طهران، تدعو إلى إقامة علاقات طبيعية مع الجارة الشرقية التي تُشَكِّلُ مِعْبَراً مهماً آخر إلى منطقة آسيا الوسطى جنباً إلى جنب مع الطرق التي تَعْبُر الدول القفقاسية المضطربة سياسياً.

تنطوي العلاقات الطبيعية مع إيران أيضاً، بطبيعة الحال، على خلافات سياسية أحياناً ونوع من التنافس فيما يخص التطورات الجارية في حوض بحر قزوين. ولكن مثل هذه الخلافات ليست مرشحة قط لأن تفضي إلى أي بَتْرٍ كاملٍ للعلاقات، أو أي أشكال احتواء أخرى تُجاه إيران. ورغبة منها في الحفاظ على تحالفها مع تركيا في سبيل تحقيق مصالح إقليمية استراتيجية أوسع للولايات المتحدة، تحرص واشنطن على عدم المبالغة في الشكوى والتذمُّر من سياسة أنقرة المستقلة مع إيران.

وبالمثل، فإن الأتراك لا يعبِّرون عن عدم ارتياحهم من سياسة الولايات المتحدة مع سورية إلاَّ بلهجة ملطّفة. «فكثيرون من صانعي القرار [الأتراك]

يميلون إلى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة حريصة على كسب وِدّ سورية ودعمها لعملية السلام أكثر من استعدادها لممارسة الضغط على سورية لإجبارها على التخلي عن رعاية العناصر المناوئة»[10]. ظل النظام السوري، بنظر أنقرة، أكبر القوى الداعمة لأخطر تهديد داخلي تواجهه تركيا متمثلاً بحزب عمال كردستان (PKK) الكردي. ما زالت الشكوك تراود أنقرة بشأن مدى الثقة بالالتزام السوري على المدى الطويل، حتى خروج زعيم حزب العمال الكردستاني(PKK)، في تشرين الأول/ أكتوبر سنة 1998م، والامتناع رسمياً عن دعم هذه المنظمة.

أضف إلى ذلك أن الأوساط السياسية التركية تخشى أن تقوم أمريكا وإسرائيل بممارسة الضغط على أنقرة لإجبارها على تلبية المطالب السورية المتعلقة باقتسام مياه الفرات مقابل تخلي سورية عن منابع مياه مرتفعات الجولان لإسرائيل في إطار اتفاقية إسرائيلية ـ سورية شاملة. لا تريد تركيا أن تُصبح ضحية العملية السلمية بتلك الطريقة طالما بقيت النُّخْبَة العسكرية والسياسية التركية مستمرة في اعتبارها لمختلف نزاعاتها مع سورية تهديداً أمنياً جدياً[11]. ومع ذلك، فإن هذه المخاوف لا تؤثر على دعم أنقرة السياسي القوي العام للجهود الأمريكية المبذولة في سبيل تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

أما الإحباط أو الارتياب التركيين من التحركات السياسية الأمريكية في الشرق الأوسط، فيجري التعبير عنهما عادة داخلياً، وخصوصاً في وسائل الإعلام، بدلاً من إثارتهما في إطار العلاقات الدبلوماسية الرسمية أو الاتصالات التركية ـ الأمريكية غير الرسمية، حيث يكون تأكيد المصالح المشتركة والتعاون السياسي الفعّال سيِّد الموقف[12]. يبقى مفهوم «علاقة استراتيجية» الأُسلوب المفضَّل لوصف الروابط الأمريكية ـ التركية.

ذلك هو ما يفرضه بالضرورة اعتماد تركيا المستمر على التعاون العسكري الأمريكي بهذا الشكل أو ذاك. وعلى الرغم من أن الصيغة التقليدية للمعونة العسكرية المقدَّمة إلى تركيا، كما وردت في اتفاقية الدفاع والتعاون الاقتصادي (DECA) لسنة 1980م، جرى تقليصها إلى مساعدات غير ذات شأن، فإن صفقات عسكرية لتجهيزات ومعدات أمريكية حديثة للقوات المسلحة التركية جنباً إلى جنب مع توريدات تجارية لأحد منظومات الأسلحة ما زالت تشكِّل عنصراً مهماً من عناصر الجهود التركية المبذولة لتحديث الجيش. وبطريقة معكوسة بعض الشيء يمكن استنتاج الأمر من الشكاوى التركية حول عدم تسليم البوارج الحربية والحوّامات القتالية، المتفق عليها، بسبب معارضة الكونغرس[13]. لقد تمخَّضت الصعوبات المستمرة الناشئة عن توريدات الأسلحة الأمريكية إلى تركيا عن صدور انتقادات عنيفة، لم تستبعد حتى إعادة النظر باتفاقية الدفاع والتعاون الاقتصادي، عن الأركان العامة التركية[14].

ثمَّة، إذن، قَدْرٌ معيَّن من الضبابية والغموض اللذين يَلُفَّانِ موقف قيادة الجيش في تركيا من العلاقات التركية ـ الأمريكية. على العموم، ظل الجيش يؤيّد قيام علاقات وثيقة مع القوات المسلحة الأمريكية منذ دخول تركيا إلى الناتو. فـ «أفراد القوات المسلحة الأمريكية رفاق سلاح، بنظر الجنود الأتراك» كما قال نائب رئيس الأركان العامة التركية تشفيك بير لدى وصفه للعلاقة[15]. غير أن القادة العسكريين يُبْدون قَدْراً أكبر من الحذر في تقويم النوايا الأمريكية بالنسبة إلى موضوعات معيَّنة مثل: الحصول على الأسلحة، الموقف السياسي من شمال العراق، تطوير معاهدة القوات التقليدية في أوروبا، أو الموقف السياسي من سورية. وهذا الحذر لا يمكن تخفيفه جراء كون وزارة الدفاع، عادة، أقوى مؤيدي المصالح التركية في الإدارة الأمريكية.

رغم هذه العلاقة الاستراتيجية الخاصة، بقيت السياسة الأمريكية عاجزة عن تبديد أخطر التهديدات الداخلية الموجَّهة إلى تجانس وتناغم التحالف

الأطلسي، ذلك التهديد الخطير المتمثل بالصراعات التركية ـ اليونانية في الجناح الجنوبي ـ الشرقي لمنطقة الناتو. تكاد المصالحة أن تكون متعذرة طالما بقيت حكومة الولايات المتحدة مستمرة في اتباع سياسة تحاول إرضاء الحليفين كليهما. واعتماد ما يعرف بنسبة السبعة إلى عشرة التي تحدِّد المساعدات العسكرية وتوريدات المعدات إلى كل من اليونان وتركيا، مثلاً، لم يفعل شيئاً من أجل التغلُّب على التوترات القائمة بين الطرفين، كما لم يساهم في تعزيز فاعلية الناتو العسكرية في المنطقة. لم يفد إلاَّ في تهدئة «اللوبيات» المعادية للأتراك في الكونغرس، وفي تدعيم علاقات جيِّدة، إلى هذا الحد أو ذاك، مع البلدين كليهما.

تمكَّنت الإدارة الأمريكية من الحيلولة دون تحوُّل أي نزاع إلى اشتباكات عسكرية يونانية ـ تركية خطيرة. غير أنها بقيت عاجزة عن حل جملة الخلافات ذات الجذور العميقة بين البلدين، سواء على صعيد القضايا السياسية المتمثلة باقتسام السيادة على بحر إيجة، أم في ميدان المسائل الأكثر اتصافاً بالطابع العسكري ـ التكنولوجي لبنية قيادة الناتو المنطقية. فأفضل ما استطاعت واشنطن أن تحقِّقه، هو إنجاز جملة من الاتفاقات التفصيلية، إلى حدود أعلى أو أدنى، بين تركيا واليونان، حول السعي إلى تسوية نزاعاتهما سلمياً. غير أن تطبيق هذه الاتفاقات، ظلَّ بطيئاً ومتعثِّراً، مما أعاد البلدين، بسرعة، إلى وضع أكثر تهديداً.

يمكن قول الشيء نفسه عن المحاولات الأمريكية التي استهدفت حل مشكلة قبرص المستعصية. وما هو أسوأ أن إدارة كلنتون عجزت عن منع الموقف التركي من أن يصبح متشدداً بعد إقرار الاتحاد الأوروبي إطلاق مفاوضات العضوية مع حكومة جمهورية قبرص (اليونانية) بوصفها الممثل الوحيد للجزيرة كلها. ففي حين تصر أنقرة الآن، بالتوافق الكامل مع زعيم

القبارصة الأتراك رؤوف دنكطاش، على الاعتراف المسبق بالجمهورية التركية الشمال قبرصية، كدولة ذات سيادة سياسية، إذا كانت المباحثات مع القبارصة اليونانيين حول الحلول الممكنة للمشكلة القبرصية ستُسْتَأنف، «يبقى هدف الولايات المتحدة، في قبرص، متمثلاً باتحاد قائم على طائفتين وإقليمين»[16].

يُخْفي جمود المباحثات القبرصية وراءه خلافاً عميقاً بين واشنطن وأنقرة، حيث الأخيرة تريد أن تتغير النظرة الدولية إلى المسألة لصالحها ـ أن يتم الاعتراف بكيانين سياسيين منفصلين ومتساويين (دولتين) في الجزيرة ـ في حين تحاول الأولى (واشنطن)، في المقام الأول، حل المشكلة من منطلق وجود دولة واحدة ذات جاليتين عرقيتين (إثنيتين) تعيشان في إقليمين، تتمتع كل منهما بحكم ذاتي محدود، في الجزيرة.

من غير المفاجىء أن الأمريكيين تراجعوا، في ظل هذه الظروف، إلى اقتراح تدابير من شأنها زيادة الأمن في الجزيرة، وخصوصاً منع تسليم منظومات صواريخ (إس ـ 300) الروسية المضادة للطائرات، كما قد تشكل منطلقات لاتخاذ تدابير بناء ثقة بين القبارصة اليونانيين ونظرائهم الأتراك[17]. تم التوصل إلى الهدف الأول، عبر ممارسة الضغط على القبارصة اليونانيين وأثينا؛ أما الثاني فلا يزال معلقاً ولم يتم بلوغه بعد. يبدو أن أية نظرة أوسع إلى حل المسألة القبرصية ذاتها باتت موضوعة أيضاً على نار هادئة.

لا تتقاطع المصالح الأمريكية والتركية، في كل من الشرق الأوسط وقبرص، إلاّ بصورة جزئية نتيجة التأكيد التركي المتزايد للذات الذي هو محصلة الجدل السياسي الدائر في أنقرة حول (تجديد) التوجه السياسي العام للبلاد على المدى الطويل. وفك الارتباط المتسلل الزاحف هذا على صعيد السياسة الخارجية والأمنية بين أنقرة وواشنطن لا يمكن إصلاحه إلاّ بصورة جزئية عن طريق الدعم الدبلوماسي الأمريكي القوي على المدى الطويل

للطموحات التركية فيما يخص تحديد مسارات خطوط أنابيب النفط والغاز الممدودة من حوض بحر قزوين، فضلاً عن طموحاتها التي ما زالت قوية لتصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي.

مع تزايد اقتناع أنقرة بأن على تركيا أن تحدِّد مستقبلها بنفسها، استناداً إلى اتباع خط أكثر تشدُّداً، في السعي إلى تحقيق مصالحها القومية ومتطلباتها الأمنية، يتضاعف عدد المشكلات التي تبرز أمام التعاون الأمريكي ـ التركي. فعملية إعادة إضفاء الثوب القومي على توجه تركيا السياسي التي تشكل تأثيراً جانبياً يتعذر تجنبه للسياسة الكمالية «المعزَّزة» في ظل قيادة النخب العسكرية والحكومية سوف تؤدي أيضاً، وبصورة حتمية، إلى إعادة تركيز السياسة الخارجية التركية على برنامج أكثر تشدداً على الصعيد القومي بالتحديد، دافعة جملة الارتباطات والالتزامات الدولية، بصورة تدريجية، إلى المراتب الخلفية. لن ينجو الموقف التركي، الذي يزداد تعصباً وضيق أفق من الشؤون السياسية الدولية، في الغالب، من مواجهة متطلبات استراتيجية أمريكية أوسع.

العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا: بين الغموض وأشكال سوء التفاهم

في أعقاب انقلاب سنة 1980م، العسكري ما لبث سجل أنقرة لحقوق الإنسان ومعاناة الأقلية الكردية في تركيا أن اكتسب قَدْراً متزايداً من الأهمية على صعيد التقويم الأوروبي للعلاقات مع تركيا. ومع انطلاق عملية هلسنكي، والبروز السياسي المتنامي لأحزاب الخُضْر في بعض الدول الأوروبية، إضافة إلى تزايد أهمية البرلمان الأوروبي في القضايا السياسية الأوروبية، بعد انتخابه المباشر الأول في سنة 1979م، اكتسبت المُثُل والقيم وزناً أكبر في الخطاب السياسي الأوروبي. وما لبثت طموحات الاتحاد الأوروبي الخاصة المتركزة على عبور العتبة الفاصلة بين كيان ذي توجه اقتصادي بالدرجة الأولى، إلى آخر

أكثر تمتعاً بالصفة السياسية، أن دفعت بعجلة هذا التطور إلى الأمام. تزايد تقويم جملة سياسات الاتحاد الأوروبي، وأشكال سلوكه من منطلقات ومعايير سياسية، بدلاً من اعتماد مقاييس العقلانية الاقتصادية المجردة. وبالتالي، فإن العلاقات مع تركيا تحولت عن التركيز الاقتصادي لاتفاقية الزمالة إلى النظر في علاقات سياسية.

تسارعت وتيرة هذا التطور بعد انتهاء الحرب الباردة حين توقف التأثير الكابح للخصومة بين الشرق والغرب عن الفعل في العلاقات الأوروبية ـ التركية. صحيح أن أهمية تركيا الاستراتيجية بالنسبة إلى الأمن الأوروبي لم تتلاشَ، غير أن تحديدها بات أكثر غموضاً وضبابية بالمقارنة مع حالها حين كانت قَلْعَةَ الناتو الجنوبية ـ الشرقية الحصينة والعقبة الكأداء أمام الاندفاع السوفيتي باتجاه البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط. ومع اكتساب الأعباء المرتبطة بعملية الاندماج بين تركيا والاتحاد الأوروبي قَدْراً أكبر من الأهمية، باتت الفوائد السياسية أقل وضوحاً مما كانت قبل سنة 89 ـ 1990م.

منذ أوائل عقد الستينيات كانت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا تتحدد بالسياسة الأمنية من الجانب الأوروبي. ففي ظروف الخصومة بين الشرق والغرب، كان لا بد لتركيا من أن تبقى مُحْكَمة الارتباط مع المعسكر الغربي لتساعد في التصدي للخطر السوفيتي. وهكذا، فإن السبب الرئيسي الكامن وراء إبرام اتفاقية الزمالة (اتفاقية أنقرة) سنة 1963م، من قِبَلِ السوق الأوروبية المشتركة كان متمثلاً بالحرص على التعامل المتكافىء مع عضوي الناتو، اليونان وتركيا، في جنوب شرق منطقة الحلف. غير أن الأوروبيين كانوا يفتقرون إلى الوسائل المناسبة لإدارة علاقات لم تتم مباشرتها إلاّ لأسباب استراتيجية. لقد اضطروا إلى توظيف اتفاقية الزمالة، وأشكال التفضيل على الصعيد التجاري، مع غيرهما من الأدوات والقدرات الاقتصادية والمؤسساتية

إذا أرادوا تحقيق أهداف سياسية على الصعيدين الاستراتيجي والأمني. وبالتالي، فإن اتفاقية الزمالة تبقى محصورة بمعالجة مسألة إقامة علاقة اقتصادية متينة ووثيقة بين أوروبا وتركيا على شكل وحدة جمركية. وتقوم هذه الوحدة على ترابط من شأنه أن يفضي، مع مرور الزمن، إلى عضوية تركيا في السوق الأوروبية المشتركة (الجماعة الاقتصادية الأوروبية) (المادة 28 من الاتفاقية).

ما زالت علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي مطبوعة بعدم التوازن بين مكوِّناتها الاقتصادية والسياسية. وعلى الرغم من أن البلد أصبح العضو الأوروبي الأقوى اندماجاً على الصعيد الاقتصادي، فإن علاقته السياسية بقيت حواراً ناقصاً داخل إطار اتفاقية الزمالة. وكثيراً ما تعرض هذا الحوار للإعاقة جراء التطورات السياسية الجارية في تركيا، وخصوصاً بعد انقلاب سنة 1980م، العسكري؛ وقد كانت تلك تطورات تفرز سيلاً متصلاً من الانتقادات الأوروبية العنيفة الموجهة إلى أحوال الوضع الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان ومعاملة الأكراد[18]. وبعد انضمام اليونان إلى الاتحاد الأوروبي سنة 1981م، زادت العلاقات السياسية تدهوراً بسبب الصراع بين تركيا واليونان، ومشكلة قبرص المقسمة غير المحلولة. كثيراً ما كان الحوار السياسي ينحدر إلى دَرَكِ الاتهامات والاتهامات المضادة المتبادلة.

لم يتغيَّر هذا الوضع رغم تطور أوروبا البطيء، ولكن المتصل، باتجاه اتحاد سياسي ما لبث أن تم تتويجه بمعاهدة أمستردام لسنة 1997م. ما زال الاتحاد الأوروبي عاجزاً عن تطوير علاقات استراتيجية حقيقية مع البلدان غير الأعضاء لأنه يفتقر إلى سياسات مشتركة ناجحة على الصعيدين الخارجي والأمني. وقد كان ذلك يعني أن الاتحاد الأوروبي لم يبادر قط إلى تخصيص أي مكان استراتيجي لتركيا في إطار المفاهيم السياسية حول العلاقات مع الشرق الأوسط، آسيا الوسطى، أو القفقاس، مثلاً. فجملة المواقف السياسية

الأوروبية من العلاقات مع الدول المستقلة حديثاً الخارجة من رَحِمِ الاتحاد السوفيتي السابق، من حل مشكلات الطاقة في حوض بحر قزوين، من العلاقات مع إيران، أو من التعامل مع الوضع الناشىء في العراق فيما بعد حرب الخليج، نادراً ما تضمَّنت إشارات صريحة إلى تركيا. فعلاقة اتفاقية الزمالة لم يتم قط اعتبارها أحد عناصر السياسة الخارجية الاستراتيجية الأوروبية، على الرغم من أنها لم توجد إلاَّ لأداء مثل هذه الوظيفة خلال الحرب الباردة.

لأن تركيا اعتبرت العلاقة مع الاتحاد الأوروبي، من البداية، محددة سياسياً وتوقعت تعاملاً بالمثل من جانب شركائها الأوروبيين، فقد كان الإحباط أمراً محتوماً. فالسلطات التركية كانت، وما زالت، ترى، وهي على حق، أن الطابع الاستراتيجي لعلاقة تركيا مع الاتحاد الأوروبي لا يمكن التعبير عنه تعبيراً صحيحاً من خلال السياسة الاقتصادية. وفي غياب قدرة الأوروبيين على تقديم أي بديل مكافىء بسبب جملة القيود السياسية التي يعانون منها على الصعيدين الخارجي والأمني، تصبح عضوية الاتحاد الأوروبي الأداة الوحيدة المتوفرة لتمكن النواة الاستراتيجية للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا من التجسُّد بصورة ملموسة على المدى الطويل.

بسبب أدائه الضعيف على صعيد متابعة المصالح السياسية الاستراتيجية، بقي الاتحاد الأوروبي غامضاً وضبابياً في تحديد علاقته مع تركيا. ظَلَّ متردِّداً إزاء الإعلان عن أن عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي لم تكن إلاَّ هدفاً بعيداً للعلاقات، كما نأى بنفسه عن اجتراح أية استراتيجية سياسية هادفة إلى تحقيق ذلك الهدف. وبالتالي، فإن تأكيداته للأهمية الاستراتيجية التي تنطوي عليها العلاقات مع تركيا، باتت مغلَّفة بضباب كثيف من الشك في أعين الكثيرين من الأتراك.

الحكومة التركية موقف الاتحاد رفضاً جديداً مقَنَّعاً لترشيح البلد إلى العضوية. كانت تأمل، على الأقل، في أن يتم إدراج تركيا في قائمة بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المرشحة. وهكذا فقد أعلنت أنقرة إلغاء الحوار السياسي مع الاتحاد الأوروبي، كما عبّرت عن أنها ستحصر العلاقات في المستقبل على المسائل الواردة في اتفاقية الزمالة بالذات، على تشغيل وتطوير الوحدة الجمركية بصورة رئيسية. أما الحوار السياسي، فلن يتم إلاَّ مع الدول الأعضاء كل على حدة. وتم الحفاظ على هذا الوضع لعجز الاتحاد الأوروبي عن تغيير موقفه من «ترشيح» تركيا[19](*).

يميلُ جري تركيا وراء اسم «مرشَّح» بدلاً من «مؤهَّل» لعضوية الاتحاد الأوروبي، إلى أن يكون تضليلاً ذاتياً طوال بقاء هذا الاتحاد مصراً على عدم تغيير موقفه من إلزام البلدان التي تعتزم مباشرة مفاوضات القبول معها بتوفير شروط معيَّنة. فطالما بقي الاتحاد الأوروبي مقتنعاً بأن أنقرة لا تلبي الشروط السياسية، لن يبادر هذا الاتحاد إلى الانخراط في أية مفاوضات قبول، بصرف النظر عن تسمية تركيا في وثائق الاتحاد وبياناته. فآفاق العضوية، بالنسبة إلى تركيا، لا تتوقف على التعابير الاصطلاحية، بل على التغييرات الجوهرية التي تحدثها أنقرة في السياسة والسلوك. سيتعرض الأتراك لقَدْر كبير من التضليل إذا ما انجرُّوا إلى تفسير أي تغيير في قاموس الاتحاد إلى «مرشَّح» و«ترشيح»، على أنه دليل ضعف لموقف هذا الاتحاد من الشروط الضرورية لمباشرة مفاوضات الدخول.

في ظِلِّ مثل هذا الوضع لا يستطيع الاتحاد الأوروبي أن يتوقع تعاوناً

(*) حيث يقال إن إخفاق الاتحاد الأوروبي في ربط طلب تركيا بأساس قانوني ملزم من شأنه أن يتمخض عن استمرار تركيا على علاقاتها السياسية الثنائية الصارمة مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

غدت السياسة التركية مسكونة بهاجس عضوية الاتحاد الأوروبي، وصارت تركيا تعتبر أي مخططات أو مقترحات حول تحسين عملية إدماجها الاقتصادي بأوروبا مبادرات ذات أهمية ثانوية. غير أن هذا الموقف كان يصدر عن دوافع قومية انطوائية طامحة إلى تحقيق الرؤيا الكمالية لعملية التغريب، أكثر من أن يكون منبثقاً من الحرص الموضوعي على الاضطلاع بدور في عملية إعادة صياغة الأقدار السياسية لأوروبا. قد يساعد هذا، مثلاً، على تفسير الأسباب الكامنة وراء الغياب الدائم للحوارات الجماهيرية الواسعة حول إيجابيات عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي وسلبياتها. إذا كانت القوة المحركة للتطلعات التركية إلى العضوية متمثلة بالحصول على شهادة تقول بأن الأتراك أوروبيون، فإن قضايا العواقب السياسية والاقتصادية للعضوية، ناهيك عن أشكال التكيف المنهجي الضرورية اللاحقة، تبقى غير ذات أهمية.

بلغ سوء التفاهم المتبادل وغياب الحساسية إزاء مشكلات الآخر الحقيقية أوجهما في اجتماع اللوكسمبورغ للمجلس الأوروبي في شهر كانون الأول/ ديسمبر سنة 1997م. ففي هذا الاجتماع حاول الاتحاد الأوروبي، للمرة الأولى، أن يُعَبِّرَ عن استعداده لقبول تركيا كعضو مستقبلي، شرط أن يفي البلد بمتطلبات العضوية كما سبق للمجلس الأوروبي أن حددها. وأعلن الاتحاد أيضاً، عن استعداده لتطوير «استراتيجية أوروبية» تخص تركيا، في سبيل بلوغ ذلك الهدف. غير أنه أخفق في ضم تركيا إلى قائمة الدول الإحدى عشرة المرشحة، على الرغم من أن جعلها حالة منفصلة تنطبق عليها الشروط التي سيتعين تطبيقها على البلدان الأحد عشر الأخرى نفسها. والأكثر من ذلك هو أن معارضة اليونان حالت دون إطلاق اسم الدولة المرشحة صراحة على تركيا، الأمر الذي لم يكن يعني، بنظر أنقرة، سوى استمرار الغموض الأوروبي.

أما بنظر النُّخْبَة السياسية التركية فقد شكَّل هذا برهاناً جديداً على عدم استعداد الاتحاد الأوروبي للتعامل مع تركيا مثل أي بلد أوروبي آخر. اعتبرت

تركياً حول أية قضية سياسية قد تكون منطوية على بعض الأهمية بالنسبة إلى بروكسل، مثل: سلوكها السياسي، سجلها فيما يخص حقوق الإنسان، أو معاملتها للسكان الأكراد. حتى بالنسبة إلى قضايا إقليمية ذات أهمية بالغة، مثل اختزال التوتر في القفقاس، أو إقامة منطقة سلام وازدهار في حوض البحر الأبيض المتوسط، لم يعد ممكناً اعتبار تركيا شريكاً خاصاً للاتحاد الأوروبي. ثمَّة مَيْل واضح لدى النُّخْبَة السياسية التركية بعد اللوكسمبورغ نحو تأمين مصالح البلاد الاستراتيجية عبر قَدْر متزايد من التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، وقَدْر أكبر من الاعتماد على القدرات الذاتية، وإن كانت بحاجة إلى المزيد من التطوير والتنمية.

وصلت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، بالتالي، إلى أدنى مستوياتها حتى هذا التاريخ. ليس ثمَّة أي أمل في إصلاح الاختلال الحاصل بين الاندماج الاقتصادي المتطور بقوة لتركيا بأوروبا من جهة واندماجها السياسي المشوَّه والكسيح من الجهة المقابلة في المستقبل القريب. ستبقى الصعوبات التي يواجهها الاتحاد الأوروبي على صعيد تطوير سياسة صحيحة وفعّالة لإدارة علاقة استراتيجية ناجحة مع تركيا مستمرة بعناد. فالآليات السياسية والاجتماعية في كل من أوروبا وتركيا تميل إلى تعميق النفور والاغتراب المتبادلين.

يتزايد انشغال أعضاء الاتحاد الأوروبي السياسي بالإعداد للجولة الأولى من التوسُّع شرقاً. فجملة التعديلات الداخلية الضرورية، بما فيها عمليات إعادة نظر عميقة في التشريعات المالية والهيكلية والتفاوض على شروط القبول بالنسبة إلى المرشحين الخمسة من أوروبا الوسطى والشرقية سوف تستهلك جزءاً كبيراً من موارد الاتحاد واهتمامه العام. وإلى هذا ينبغي أن نضيف اضطرار الدول الأعضاء المستمر إلى مواكبة العواقب الاقتصادية والاجتماعية للعولمة. إن

الاتحاد الأوروبي محكوم بأن يبقى في السنوات القليلة القادمة قوة شديدة الانطواء على ذاتها.

وهكذا، فإن العلاقات مع تركيا ستظل ميداناً لعدد قليل من المتخصصين في المجالين الدبلوماسي والإعلامي. أما بالنسبة إلى أكثرية السياسيين والجماهير الأوروبية، فإن هذه العلاقات ستظل تعتبر مصدر إزعاج ما لم ينشأ وضع بالغ الخطورة، كأن تبادر تركيا إلى إلغاء الوحدة الجمركية أو يتفجر صراع عسكري بين تركيا واليونان.

وفي تركيا سيبقى الصراع بين الكماليين وخصومهم مستمراً، لعدم وجود أي تنظيم أو سياسي قادر على تحقيق المصالحة والوفاق بين الطرفين. وكذلك، فإن التقلُّبات السياسية السريعة، وأشكال تدخل الجيش في السياسة سوف تستمر، مثلها مثل المراعاة غير المرضية عموماً لحقوق الإنسان والمواطن، وللمحاولات الرامية إلى حل المشكلة الكردية. لن يتردَّد السياسيون في استغلال «قضية الاتحاد الأوروبي» لأغراض سياسية داخلية، ولا سيما لأن المنتقدين الأتراك لسوء تعامل أوروبا مع تطلعات تركيا وطموحاتها، سيجدون وفرة من المسوغات والحجج لما يطلقونه من أحكام على السلوك الأناني للاتحاد الأوروبي. وبالتالي، فإن السياسة الخارجية التركية ستضاعف من نزعتها المتشددة القائمة على تأكيد الذات، جاعلة عملية الاندماج بالسيرورات الأوروبية متعددة القوميات أكثر تعقيداً.